

التعددية المذهبية في الجزائر في العهدين الوسيط والحديث ووقعها على الإفتاء

براهيم زدك

جامعة معسكر

brahimzedek@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 09 / 07 / 2021م؛ تاريخ القبول: 03 / 11 / 2021

Doctrinal pluralism in Algeria in the median and hadith covenants, and its impact on the fatwa.

Abstract:The islamic world wtnissed in into historical era and a within its geographical limits doctrinal diversity and intellectual multiplication;it made some kind of rivalry among his scholars and his elites,and its impact on society has emerged with all his slides,diligence scholars within the context of Islamic law,contributed to the emergence of four religious schools of thought the holy qur'an and the sunnah of prophet have taken important resources in shaping their jurisprudence and setting the major axes of their doctrines.

Algeria is part of the Islamic world and spread religious doctrines,the influence of various factors and circumstances made his society divided between maliki,hanafi and ibadi schools,without collision and repulsion,except in rare cases.In summury;these facts suggested the maliki school as the main doctrine of the majority of the population.

The maliki school of thought left its mark on the reality of the fatwa,and maliki fatwas,hanafi fatwas and ibadi fatwas spread,depending on the conditions of space and time,the interests of the population moved behind their scholars,who refer to them with their issues.

Key words: doctrine;maliki;hanafi;ibadism;iftaa

ملخص

عرف العالم الإسلامي في حقبة التاريخية وضمن حدوده الجغرافية تنوعا مذهبيا وتعددا فكريا أحدث نوعا من التنافس بين علمائه ونخبه، وبرز تأثيره على المجتمع على اختلاف شرائحه، فاجتهاد علمائه ضمن سياق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية أسهم في بروز أربعة مذاهب دينية اتخذت من القرآن الكريم والسنة النبوية مصادر وركائز أساسية في عمليات بناء اجتهاداتها وصياغة المحاور الكبرى لمذاهبها. المغرب الأوسط أو الجزائر؛ هي جزء من العالم الإسلامي وقد شهدت هي الأخرى مدا مذهبيا نحوها بتحكم عوامل وظروف مختلفة التي جعلت مجتمعه يتذبذب بين مذاهب المالكية والحنفية والإباضية لكن دون الوصول إلى التصادم والتنافر إلا في حالات نادرة، لكن حوصلة هذه الوقائع رجحت كفة المذهب المالكي كمذهب رئيسي لغالبية السكان.

الواقع المذهبي للجزائر ترك بصماته واضحة على واقع الفتوى، فسادت بذلك فتاوى مالكية وفتاوى حنفية وفتاوى إباضية تبعا لظروف المكان والزمان، وتحركت همم السكان وراء علمائهم يستفتونهم بما طرأ عليهم من قضايا واهتمامات وقد صاحب ذلك حرصهم الشديد في التقيد بأحكام نصوص الفتاوى وتقديسهم لها وكلهم جد في ترسيمها

وفق مبادئ نصوص الشريعة.

الكلمات المفتاحية: المذهب؛ المالكية؛ الحنفية؛ الإباضية؛ الإفتاء.

مقدمة:

إن العالم الإسلامي استطاع بفضل علمائه وفقهائه في التاريخ الوسيط من رسم واقع فكري مميز، وقد رصدنا في هذا الواقع مجموعة مذاهب دينية اقتبست اجتهاداتها الفقهية من الكتاب والسنة، فحققت بذلك إجماعا روحيا وطد العلاقات بين شرائح مجتمعه وأساه إلى حد ما خلافاته وصراعاته، فبدى لنا العالم الإسلامي متوجها بخطى ثابتة إلى معادلة "التنوع المذهبي"، فالفرد أصبح حرا في تصميم توجهه الروحي المذهبي الديني لكن في نطاق نصوص شرع الإسلام.

منطقة المغرب الأوسط-الجزائر-لم تكن في منأى عما يحدث في باقي البلاد الإسلامية، فكان هناك مد وجزر مذهبي ديني تأثر إلى حد بعيد بظروف الواقع السياسي الذي مر عليه، لكن هذا لم يمنع من أن ساكنيه حددوا توجههم المذهبي لما نسميه "الإختيار الإرادي" الذي يحقق وحدة المسلمين والتفافهم حول مقدساتهم والذود عنها.

إشكالية البحث:

الجزائر شهدت حركة مذهبية نشطة في التاريخ الوسيط، ولم تتوقف خلال العهود اللاحقة، والتعايش المذهبي كان حاضرا في علاقات

الأفراد ببعضهم وكان الناظم الفعلي للعلاقات المذهبية بين العلماء والفقهاء.

إذن كيف تغلغت المذاهب الدينية إلى المنطقة؟ وأي مذهب أصبح مذهباً لغالبية السكان؟ وكيف كان واقع الفتوى انطلاقاً من هذا الواقع المذهبي؟
فرضيات البحث:

الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي مما جعلها تشهد بالضرورة حركة دؤوبة للتنوع المذهبي، وهذا التنوع لم يكرس في جوهره التباعد والتنافر بين علمائه، بل كرس بروز تنوع للإنتاج الفكري، والتنوع المذهبي لم يمنع إتباع غالبية السكان المذهب المالكي.
إجراءات البحث:

من خلال المادة العلمية التي اعتمدنا عليها فالجزائر شهدت حركة مذهبية نشطة في التاريخ الوسيط واصلت مسيرتها في العهود اللاحقة، وكان التعايش هو الرابط الحقيقي فيما بينها والناظم الفعلي للعلاقات المذهبية بين العلماء والفقهاء، فتركس بذلك مبدأ قبول الآخر ضمن نطاق ثوابت الأمة وشريعته.

المخطط العام للبحث:

تمثل المخطط العام لهذا العمل البحثي في التطرق للجانب التاريخي لهذه المذاهب في الجزائر، وأثر هذه التعددية على الفتوى.

أولا: التعددية المذهبية:

شهد العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه تنوعا مذهبيا، أعطى دفعا كبيرا إلى إحداث نوع من التنافس الفكري والعلمي وفق منظور الشرع الإسلامي، فالعلماء تجاذبوا فيما بينهم مسائل شتى هي من صميم اهتمامات شريحة إجتماعية واسعة -مسائل دينية-، ومع تزامن استمرار الفتوحات الإسلامية، فعلماء الإسلام الكبار كونوا لهم اجتهادات فقهية أدت بهم إلى ظهور ما أطلق عليه: "المذاهب الدينية"، علما أن هذه المذاهب لم تختلف عن بعضها اختلافات جوهرية عميقة، بل هي اجتهادات أملت الظروف التي أصبح يعيشها الفرد المسلم وما يمليه عليه دينه من التزامات وقواعد من الواجب التقيد بها والسير وفقها بل وتجنب مخالفتها.

هذه المذاهب استطاعت إلى حد كبير ربط المسلمين بدينهم من خلال اجتهادات أئمتها، ومن جهة أخرى أبانت إلى حد كبير أن العالم الإسلامي آنذاك يملك من العلماء ما يمكنه من بناء كيان حضاري يصبح محل اسقطاب مجتمعات عوالم أخرى، ومن ثم ستظهر حتما للعيان بأن المسلمين شريعتهم ما كانت يوما ما تتنافى ومقتضيات العلم المؤسس على قواعد ثابتة لا تحمل تأويلات أو مفاهيم لا تمت بالدين من صلة.

الجزائر (المغرب الأوسط) هي واحدة من العالم الإسلامي الذي شهد مجموعة مذاهب دينية إسلامية خلال مسار تاريخها الإسلامي،

وتمثلت في مذاهب الحنفية والمالكية والإباضية كمذاهب مهمة في المنطقة إلى جانب المذهب الشيعي-أثناء التواجد الفاطمي-، الذي انتشر في وسط السكان لبعض الوقت من باب حب وتعظيم آل البيت، وحصول من يجتهد في نشره على المناصب العليا والمال الكثير (لقبال، 2002م: 173).

1- المذهب الحنفي: شهدت منطقة المغرب الأوسط انتشارا للمذهب الحنفي، فكان بذلك سباقا بدخوله المنطقة، فهو تعبير على أن العامة في المغرب الأوسط أولوا في بداية الأمر اهتماما كبيرا للمذهب الحنفي.

1-1: المذهب الحنفي في بلاد المغرب الأوسط:

أسهمت الفتوحات الإسلامية في توغل العرب إلى بلاد المغرب الإسلامي-خاصة الفترة الأموية- منهم: عرب اليمن والحجاز والشام، فنقلوا معهم بعض المذاهب الفقهية، وكان للعراقيين الفضل الكبير في تغلغل المذهب الحنفي- فأعطى ذلك إسهاما للحركة الفكرية والإجتماعية في بلاد المغرب- (سامعي، 2006م: 102، 103).

ورد في كتاب "تاريخ الجزائر العام" نقلا عن عياض: "...ظهر مذهب أبي حنيفة بإفريقية ظهورا كثيرا إلى أقرب أربع مائة سنة فانقطع منها، ودخل منه شيء إلى ماورائها من المغرب، قريبا من جزيرة الأندلس وبمدينة فاس ولم يزل أهل تهودة-بجوز بسكرة- على مذهب أهل العراق إلى أواسط القرن الخامس الهجري" (ابن محمد الجليلي، 1994م، ج3: 511).

انتقل الفقه المذهبي نحو بلاد المغرب في النصف الثاني للقرن 8/2م، عن طريق المغاربة الذين شدوا الرحال باتجاه بلاد المشرق طلبا للعلم، والقادمين من أصحاب المذاهب المشاركة (سامعي، 2006م: 153) وبهذا فبلاد المغرب عرفت المذهب الحنفي قبل مجيء المذهب المالكي إلى القيروان والأندلس (الميلي، ج2، د.ت: 168).

استمر تواجد المذهب الحنفي في بلاد المغرب في عهد الأغالبة (انظر التعليق رقم 1) الذين تبنا سياسة الخلافة العباسية في تعيين قضاة أحناف حتى نهاية القرن 3/9م (ضيف، 1995م: 69)، و "انتشرت الرؤية الحنفية في الفقه بالقيروان وبوحدات بنطوس ببلاد الزاب" (عمارة، 2008م: 129)، وبقي هناك حتى القرن 5/11م (زايد وشحوط، 2014 - 2015م: 38)، كما توغل الأحناف في مناطق كانت خارج سلطة العباسيين والأغالبة في تيهرت الرسمية (سامعي، 2006م: 153)، فالرستميون عملوا على كسب المذهب الحنفي بتعيين فقهاء في مناصب عليا في الدولة، فاستفادوا من كفاءاتهم في السلطة وقد تأثر بهم الإمام "أبو حاتم الرستمي" (انظر التعليق رقم 2) وسهل عليهم الانتشار بين السكان والمناطق الحضرية (زاهر ودومان، 2019: 975) وامتد هذا التأثير في اتخاذ الحجاب، علما وأن أسلافه لم يحتجوا من قبل على الناس (زايد وشحوط، 2014 - 2015م: 38). مر المذهب الحنفي بفترة ركود بعد سقوط الأغالبة

بإفريقية مع انتشار المذهب المالكي خاصة في العهد الحمادي، وذابت تعاليمه في تعاليم وتشريعات المالكية، ومع تقرب رجال الحنفية من الشيعة ابتعد عنهم المجتمع، إضافة إلى زوال السلطة السياسية للأغلبية والتي وفرت له سابقا كل أشكال الحماية، وكان لتحالف الأحناف مع المعتزلة المناصرين لفكرة خلق القرآن دورا في إضعاف بعضا من رجالهم كما جعلهم يغالون ويظلمون الناس (سامعي، 2006 م: 250، 249) فانهارت مكانة المذهب الحنفي ولم يبق من أتباعه في نهاية القرن 5هـ / 11م إلا أهل تهودة "سيدي عقبة" (سامعي، 2006م: 129). استرجع المذهب الحنفي مكانته في الجزائر (المغرب الأوسط) في العهد العثماني- كان مذهبا رسميا لدار الخلافة-، وخلال القرنين 9 و10هـ / 15 و16م نال الفقه الحنفي مكانة بارزة بظهور كتابين فقهيين: "الدرر" و"ملتقى الحديث" اللذين جمعا وصنفا كل آراء فقهاء الحنفية السابقين (جيب و بوين، د.ت: 5).

قام حكام البلاد الجدد بإشراك القاضي الحنفي مع القاضي المالكي، مع منح الأولوية للقاضي الحنفي عند إصداره الحكم النهائي، وتوسعت مكانة المذهب بظهور مجموعة كبيرة من فقهاء ومدريسيه، وانطلقت عملية تعيين القاضي من وسط أسر حنفية توارثت المذهب في الجزائر (ضيف، 1995م: 71)، وساهم الوقف بصورة كبيرة في تثبيت المذهب في الجزائر، فأكد "بجواز انتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من

وقف... المنصوص عليهم في وثيقة الحبس" (سعيدوني، دراسات وأبحاث،
1986م: 150).

2- المذهب المالكي:

أصبح المغرب الأوسط مكانا مهما للمذهب المالكي فاحتضنه
واتبع اجتهاداته، وناد به كمذهب في وسط جماهيري كبير، ورغم المحن التي
عرفتها بالمنطقة، إلا أنه بقي يحصد مزيدا من تابعيه، ومحاربا لمظاهر الجهل
والإنحلال، والسمو بالمجتمع بالفضائل، وترسيخ الترابط بين مختلف
مكوناته.

2-1- المذهب المالكي في المغرب الأوسط:

حاز المذهب المالكي على مكانة عظيمة في الحياة الاجتماعية
ببلاد المغرب، فلقي الإجلال من بعض السلط السياسية التي حكمت
المغرب الأوسط، وساهم الحجاج وطلبة العلم الإفريقيين في تغلغل
المذهب المالكي انطلاقا من مراكز العلم في الحجاز ومصر ومن الذين
تتلمذوا على يد الإمام مالك (حسن علي، 1980م: 463).

أول عالم مالكي قيرواني على مستوى إفريقيا والمغرب الأوسط
والأقصى- وهذا بشهادة كتب التراجم- "عبد الله بن فروخ" فهو من
الأوائل الذين أدخلوا المذهب المالكي إلى إفريقيا، وشهد له الإمام
مالك " تمكنه في الفقه بقوله: "هذا فقيه أهل المغرب" (قادة، 2003-
2004م: 26)، أما علاوة عمارة فقد أضاف إلى "عبد الله بن

غانم" (ت:190هـ / 806م) (عمارة، 2008 م: 130) وكان الإمام "مالك" حسب "ابن النفس الزكية": "إذا دخل عليه" ابن غانم" وقت سماعه أجلسه إلى جنبه ويقول لأصحابه: قال رسول الله ﷺ: "إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه" وهذا كريم في بلده" (عبد الله بن محمد: 1994م: 217)

تواصل انتشار المذهب المالكي بفضل "علي بن زياد" و"عبد الرحمن بن أشرس" و"البهلول بن راشد" (انظر التعليق رقم 3) و"أسد بن الفرات" (انظر التعليق رقم 4)، والإمام "سحنون" الذي برز في عهده هذا المذهب بشكل كبير ببلاد إفريقية والمغرب وخاصة عند استلامه وظيفة القضاء بإفريقية ما جعله يقرر اعتماد المذهب المالكي في الفتوى دون المذاهب الأخرى (سامعي، 1993م: 15، 16)

أسهمت مدونة الإمام "سحنون" بشكل كبير في التشريع اعتمادا على المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى "ابن زيد القيرواني" الذي يعد الناشر الحقيقي للمذهب المالكي في الوسط الشعبي بتكوينه للعديد من طلبة العلم ومن خلال مؤلفاته: "الرسالة" و"النوادر والزيادات" وبواسطتهما تمت مواجهة جماعات التشيع، وندرج إلى جانب هؤلاء "أبو جعفر بن نصر الداودي" (ت: 402هـ / 1012م) الذي تكفل بتوسيع هذا المذهب بجواضر: المسيلة وتنس وتلمسان فكسب المغرب الأوسط قواعد متينة للمذهب المالكي، قابله تواجد ضعيف لهذا المذهب

بتيهرت الرستمية(عمارة، 2008م: 133-134)، رغم أن الدولة الرستمية لم تتخذ موقفا عدائيا من المذهب المالكي بل تسامحت معه إلى حد كبير، وكانت حلقاته تعقد في مساجد تيهرت، ومن الفقهاء المالكية البارزين في العهد الرستمي الإمام "ابن الصغير التيهرتي" فكان فقيها ومؤرخا ناظر فقهاء الإباضية في العديد من المسائل، والفقهاء "أبو الفضل العباس بن محمد الصواف الغدامسي" (ت: 309هـ / 921م).

في عهد الأدارسة فالمذهب المالكي عرف استقرارا في بلاد المغرب الأوسط، فجاء في مؤلف "تاريخ الجزائر العام": "ما كان لهذا المغرب أن يتحد في عقيدته ومذهبه إلا في عصر هذه الدولة الإدريسية؛ فإنه بمجرد أن اطمأن إدريس الأول لتدعيم أركان دولته... جمع الناس على عقيدة السلف ودعاهم إلى الإقتصار على مذهب الإمام مالك وجاءهم بالموطأ فنشره بينهم... وكان إدريس يقول نحن أحق باتباع مذهب مالك وقراءة كتابه فانتشر لذلك يومئذ المذهب المالكي بالمغربين الأقصى والأوسط... " (عبد الرحمن الجيلالي، ج1، 1965م: 251، 252).

رغم الإنتشار البارز للمذهب المالكي في المغرب الأوسط، لكن هذا لم يمنع من أنه قد عايش أوضاعا صعبة، منها ما قامت به الدولة الفاطمية بنشرها للمذهب الشيعي (انظر التعليق رقم 5) في المنطقة، لكن الفاطميين فشلوا في تحقيق أهدافهم المذهبية من خلال رفض سكان المنطقة لمعتقداتهم، وعند انتقالهم من "المهدية إلى القاهرة في أواخر العقد

السادس من القرن 4/10م عادت إلى الفقهاء السنيين حريتهم واتجهوا إلى العناية ودراسة المزيد من الفقه المالكي" (ضيف، 1995م: 69).

مثلت الدولة الحمادية فترة الإستقرار النهائي للمذهب المالكي في معظم حواضر المغرب الأوسط، لخطوة اتخذتها السلطة السياسية آنذاك، وكذا مجهودات الفقهاء المالكيين وفي مقدمتهم "أبي حفص عمر بن الحسين الصابوني"، فقد أصبح بمثابة القائد للمدرسة المالكية في المنطقة، إضافة إلى التقارب والتواصل الذي تم بين السلطة السياسية ممثلة في الحماديين والفقهاء الميعين في وظيفة القضاء (عمارة، 2008م: 134. بورويبة، 2007م: 42، 43).

في هذه الظروف اتجه العلماء إلى دراسة الأحاديث، فانتشرت المؤلفات المالكية: "موطأ مالك" و"التلقين" ل"عبد الوهاب البغدادي" و"الواضحة" ل"ابن حبيب" و"المدونة" ل"سحنون بن سعيد" وهي التي جمعت فقه المالكية وتجاوزت معها المغاربة (عويس، 1991م: 257، 258)، واستطاع بعدها المالكيون احتواء العديد من القبائل الإباضية في بلاد الزاب وقسنطينة ووارجلان (عمارة، 2008م: 134).

ما كتب عن هذا الواقع: "ومن حيثئذ أصبح مذهب مالك هو المذهب الفقهي السني الذي تتبعه البلدان المغربية وجماهيرها، لا في الإقليم التونسي وشرقي الجزائر فحسب، بل في جميع بلدان الجزائر والمغرب

الأقصى وأيضا في طرابلس وبرقة، وأخذ يدرس في كل بلد مغربي وكثر فقهاؤه كثرة مفرطة" (ضيف، 1995: 70).

اهتم الساسة المرابطون بالجانب الديني، واعتنوا بالمذهب المالكي اعتمادا على الفقيه "عبد الله بن ياسين" المالكي المذهب، وترسخت المالكية عند عامة الناس وأضححت السلطة لا تقضي أمرا إلا وفق نصوص هذا المذهب، وذكرت الدراسات التاريخية بأن السلطة السياسية بلغت إلى حد ما اعتمادها الكبير على المذهب المالكي حتى كادت تغفل عن الكتاب والسنة" وأكثر الناس يومئذ من اشتغالهم بالتفاريع الفقهية المالكية فنفتت في ذلك الزمن سوق كتب هذا الشأن" (عبد الرحمن الجيلالي، ج 1، 1965م: 408-410).

كانت تلمسان مركزا للمغرب الأوسط في التاريخ الوسيط، ففيها دار للعلماء وحمة الرأي وفق مذهب الإمام مالك، ومن علمائها الكبار القاضي "عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي" فكان إماما للمالكية وجامعا لمذهبه وشارحا لأقواله والمدافع عنه من الموحدين، فهذا "ابن تومرت" أعلنها حربا على العلماء المالكيين، لكنه لم يستطع مهاجمة المذهب المالكي الذي صار مذهبا لغالبية السكان، ف"ابن تومرت" تحايل على السكان بأن ألف كتابا أسماه "الموطأ" وجمع فيه الأحاديث النبوية التي دونت في موطأ الإمام مالك بعد أن حذف منها معظم أسانيدها، وهي محاولة لضرب الكتب المالكية، واستمر في هذا

الدور خلفاؤه من بعده: "عبد المؤمن" و"المنصور" (حسن علي، 1980م :
466، 465. الميلي، ج2، د.ت: 339. العبادي، د.ت: 109، 110. عمر
موسى، د.ت: 195-197. أندري جوليان، 1978م: 151).

في العهد الحفصي استعاد المذهب المالكي مكانته ولم تظهر
المضايقات للعاملين به، وانتشرت مجموعة كتب أصبحت من قواعد
الساحة الفقهية منها "موطأ الإمام مالك"، وكتاب "أبي عمرو بن الحاجب
"المعروف ب: "المختصر الفرعي" (بن موسى فلوسي، 2004م، العدد 1:
87).

عند ترسيم تلمسان عاصمة للزيانيين، عرفت الحركة الفكرية
والدينية نشاطا كبيرين، وأظهر الزيانيون مرونة هائلة في علاقاتهم بالفقهاء
المالكيين، وأمروا بتدريس الكتب المالكية فصارت المدرسة والزاوية
والمسجد بتلمسان تمنح الأولوية إلى تدريس الفقه المالكي، وأكدت لعامة
الناس وطلبة العلم على دراسة كتب: "الموطأ، والمدونة"، فساهم الموقف
الرسمي بدفع ونهضة الفقه المالكي بتلمسان، ومن بهذا أضحي المذهب
المالكي المذهب الرسمي في المغرب الأوسط خلال النصف الأول من
القرن 7هـ / 13م (فيلاي، 2002م، ج1: 376، 377).

3- المذهب الإباضي:

المغرب الأوسط كان هو الآخر مسرحا لمذهب ثالث هو المذهب الإباضي في تيهرت بعد تأسيس الدولة الرستمية: 160هـ / 776م ومبايعة "عبد الرحمن بن رستم" كأول حاكم لها.

3-1- المذهب الإباضي بالمغرب الأوسط:

يعتبر "سلمة بن سعد الحضرمي" أول شخصية إباضية قدمت شمال إفريقيا، إلا أن المصادر التاريخية لا تشير إلى تاريخ وصوله إلى المنطقة أو مدة مكوثه بها لكن من الأرجح أنه قد ارتحل إلى المغرب سنة: 95هـ / 713م، وهي السنة التي أصبح فيها "أبو عبيدة" إماما للإباضية، وبالتالي ففترة الإرتحال هي ما بين عامي: 95هـ / 713م و 110هـ / 728م.

مكث "سلمة بن سعد" في "جبل نفوسة في منطقة طرابلس وأخذ يدعو لمذهبه بين قبائل هوارة البربرية التي كانت تسكن تلك المنطقة بالنفس والنفيس، وقد استطاع... إقناع بعض مؤيديه المتحمسين بالذهاب إلى البصرة للتفقه بأصول الدعوة الإباضية..." (الفقي، 1990م: 149، 148)

انطلاقا من هذا العهد بدأ دعاة المذهب الإباضي يتوافدون على بلاد المغرب وكلهم إصرار على نشر مذهبهم، وتوجه بعدها مجموعة من علمائهم إلى البصرة منهم: عبد الرحمن بن رستم الفارسي، وعاصم السدراتي، وأبو داوود القبلي النفاوي، وإسماعيل بن ضرار الغدامسي، فمكثوا بها خمس سنوات، ليعودوا بعدها إلى بلاد المغرب، وكلهم أمل في

بناء دولة على المذهب الإباضي، وبويع "أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح" بالإمامة، فقامت هذه الدولة في محرم سنة: 140هـ / 757م في مكان سمي "صياد" بغربي طرابلس واختار بعدها "أبو الخطاب" رفيقه في العلم "عبد الرحمن بن رستم" قاضيا في طرابلس. (سالم، 2006م: 450، 449. إسماعيل عبد الرازق، 1985م: 145. الحريري، 1987م: 80، 81).

سيطر "أبو الخطاب" على طرابلس، ثم جزيرة جربة فالقيروان، فقامت دولة إباضية واسعة شملت ليبيا وتونس وشرق الجزائر (جهلان، د.ت: 186.25: 1886، Masqueray)، وتصدى بنو العباس للحركة الإباضية الناشئة "فحاربهم الوالي العباسي محمد بن الأشعث الخزاعي سنة 144هـ / 761م، فقتل الإمام الإباضي "أبو الخطاب المعافري" في معركة "تاورغا" سنة 144هـ / 761م" (الفاقي، 1990م: 149).

بوصول أنباء عن هزيمة "أبي الخطاب" إلى مسامح "عبد الرحمن بن رستم" اتجه نحو القيروان للتمسك بالإباضيين، لكنه غادرها سريعا لثورة أهلها على الإباضية مع وصول "بن الأشعث" إليها، فاتجه إلى المغرب الأوسط بمساعدة القبائل الإباضية هناك، وبدأ الإباضيون يفتدون إليه "شيوخها وعلمائها" من طرابلس وباقي مناطق المغرب (عبد الرازق، 1985م: 146. : 1886 Masqueray, 188).

بدأ "عبد الرحمن بن رستم" في تنظيم وتثبيت صفوف الإباضيين مع الدعاية الواسعة في للمذهب الإباضي بالمغرب الأوسط، ونزل في مكان

يعد امتدادا لبلاد الزاب، حيث أن العديد من قبائلها من لواتة وهوارة وزواغة ومطماطة، يعود أصلهم للمنطقة الشرقية في طرابلس وبلاد الجريد وتعد مهدا لانطلاق المذهب الإباضي (الحريري، 1987م: 91). في سنة 160هـ/776م اجتمع وجهاء الإباضية، وبايعوا "عبد الرحمن بن رستم" إماما لهم، بعدما انطلقوا في بناء تيهرت لتصبح عاصمة لدولتهم، ثم مركزا مهما للنشاط الإباضي في شمال إفريقيا (جهلان، د.ت: 25 . 43: Basset et Leroux, 1910).

شهد المذهب الإباضي حركة ونشاطا كبيرين في ظل الدولة الرستمية، ثم جاء تاريخ 296 هـ / 909م ليرسم سقوط الرستمين على يد "أبي عبد الله الشيعي الفاطمي"، وتوجه الإباضيون جنوبا نحو بلاد مزاب والواحات: بسكرة والأغواط ووارجلان (ضيف، 1995م: 30: 30. سامعي، 2006: 134. Rin, 1984: 143. Rozet et . Carette, 1850: 237

ثانيا: أثر التعددية المذهبية على الإفتاء:

إن التعددية المذهبية في منطقة المغرب الأوسط، أوجدت تنوعا فعليا لفتاوى العلماء توافقا والمذاهب الدينية حسب الزمان والمكان، وأصبح للفرد المسلم الحق في اختيار المذهب الذي يناسبه، لكن دون المساس بثوابت الدين، وأئمة هذه المذاهب لم يلزموا المجتمع بمذهب ديني محدد.

إذا: ما أثر التعددية المذهبية على الإفتاء؟ وما موقف النظام

السياسي الجديد في الجزائر من فتاوى العلماء المتنوعة تبعا لتنوع المذاهب
الدينية؟

1- تنوع الإفتاء:

على الرغم من اعتماد الدولة العثمانية في الجزائر المذهب الحنفي في مجال السياسة الشرعية والقضاء، إلا أنهم لم يعملوا على فرضه بالقوة في الأقاليم التي أصبحت مناطق نفوذ لهم، مثل ما فعل ذلك العباسيون في عهد الخليفة "المنصور"، أو ما فعله الأمويون في الأندلس وشمال إفريقيا بإلزام الرعية على اتباع المذهب المالكي، فنال المذهب الحنفي الصدارة والحظوة خلال العهد العثماني، وبالمقابل فسح المجال لمذاهب دينية أخرى، وقامت مؤسسات قضائية مستقلة لكل مذهب (بن حموش، 1999م: 85)، وبرزت هذه الحظوة من خلال تعيين المفتي الحنفي عن طريق شيخ الإسلام في اسطنبول، ليشراف على مختلف المظاهر الدينية في الإيالة بالجزائر (بوشنافي، 2008م: 32، زقاوي، 2005م: 81).

تناول هذا الوضع "ابن المفتي" في تقييده، فقد أشار إلى تولي الأتراك لخطة الفتوى في إيالة الجزائر وفق المذهب الحنفي، فجاء في قوله: "اعلم أنه كانت هذه الجزائر في أيام العرب علماءها مالكية، ولما دخل الترك بدأ ظهور "الصفطالار" (انظر التعليق رقم 6) من العجم، مصاحبين "للباشالار"، وبدأ ظهور علم الحنفية على لسان أولئك المذكورين، وتوصل البعض من أولاد الترك إلى الإمامة، والخطابة، وخطة الفتوى"

(حسين بن رجب شاوش، 2009م: هامش 86).

برز علماء كتبوا ودرسوا وأفتوا على قواعد الإمام "أبي حنيفة"، فهذه عائلة "ابن العنابي" كانت حنفية المذهب وتركت مؤلفات هامة، و"عبد القادر الراشدي" (انظر التعليق رقم 7) كان مفتيا حنفيا وكتب في الفتوى، والمفتي "ابن علي" كان أيضا حنفيا وترك أثره في الحياة الأدبية والفقهاء (سعد الله، ج 2، 1985م: 69) والمفتي "محمود بن قرمان" تولى الفتوى بعد وفاة عمه المفتي "محمد بن قرمان" سنة: 1036 هـ / 1626م وتداولها مع العالم "محمد بن رمضان بن يوسف الملعج" الذي تنازل عن الفتوى لأبناء "قرمان" أمثالاً لنداء والده بالتنازل عنها (حسين بن رجب شاوش، 2009م: 86، 87).

تولى منصب الفتوى "مسلم أفندي" - بعد وفاة حسين أفندي الذي مارسها مدة 24 سنة - وبقي خطيباً في الجامع الجديد، لتصبح هذه الظاهرة تقليداً فكل من يتولى فقه الفتوى يمارس الخطابة، ثم تولاه "حسين بن رجب شاوش" وهو في سن الثلاثين ومكث بها مدة اثنتي عشرة سنة إلى أن عزله "أهشي مصطفى" (حسين بن رجب شاوش، 2009م: 88، 89)، واعتبر "حسين بن رجب" أول مفتي من الكراغلة يتقلد هذا المنصب بعد أن كان المفتي الحنفي يقدم من اسطنبول.

إن القائمة بخصوص المفتين الأحناف طويلة، في بلد معظم سكانه يتبعون المذهب المالكي، لكن ورغم ذلك فالمنطقة شهدت بالمقابل نشاطاً

ومكانة لمفتيين مالكيين، وضعوا هم كذلك تأليف في أصول وفروع "الإمام مالك"، فهذا كتاب "مختصر الشيخ خليل" يحقق نجاحا كبيرا باستحواذه على مختلف الدراسات الفقهية المالكية في الجزائر، وكذا الشروح والحواشي التي وضعت حوله، فصارت مكانته في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم وصحيح البخاري (سعد الله، ج2، 1985م: 71) أنجبت تلمسان عددا كبيرا من العلماء المفتيين المالكيين فعائلة "المقري" بعالمها "سعيد بن أحمد المقري" (928-1020هـ / 1522-1611م) كتب كثيرا في علوم الحديث والتوحيد والفقه وغيرها من العلوم، واكتسب خبرة هامة في علوم الفقه والشريعة الإسلامية بتوليه مناصبي القضاء (حوالي: 46 سنة) والإفتاء، و"أبو العباس أحمد المقري" (انظر التعليق رقم 8) حيث تقلد وظيفة الفتوى في مدينة فاس بين سنوات: 1022هـ / 1613م و: 1027هـ / 1618م (بوعزيم، أعلام الفكر والثقافة، ج2، 1995 : 165-168).

عائلة الونشريسي هي الأخرى اشتهرت بتلمسان ومن أعلامها "عبد الواحد الونشريسي" (انظر التعليق رقم 9) فاحتل مكانة متقدمة بين فقهاءها، وتولى مناصب الفتوى والخطابة والتدريس والقضاء في مدينة فاس، ثم قلعة "بني راشد" من خلال "أبي راس الناصري" وتولى مناصب الإفتاء والتدريس في مدينة معسكر حوالي ست وثلاثين سنة، وترك مؤلفات كثيرة وفي علوم مختلفة منها: "الأحكام الجواز في نبد من

النوازل" و"العقود الجوهرية في النوازل العسكرية" وغيرها من الكتابات
(بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة، ج2، 1995 م: 234-237).

في إقليم قسنطينة برزت عائلات علمية كثيرة كعائلة "الفكون"،
فهذا "يحيى الفكون" (انظر التعليق رقم 10) بوضعه لحاشية على المدونة
ضمنها - حسب ما كتبه عنه حفيده عبد الكريم الفكون - مجموعة نوازل،
علما وأنه تقلد وظيفتي الفتوى والإمامة في جامع الزيتونة، ودون "يحيى بن
سليمان" (انظر التعليق رقم 11) - المعروف بالأوراسي - بعض التقايد
وتولى الإفتاء والتدريس في قسنطينة (سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2،
1985: 77، 78).

في مدينة الجزائر برزت عائلة 'قدورة' ومن أعلامها المفتين "سعيد
بن إبراهيم قدورة" (انظر التعليق رقم 12)، وشغل الفتوى عدة سنوات،
ترك بعدها هذه الخطة لابنه "محمد"، الذي تولى أيضا الخطابة والتدريس
رغم صغر سنه لنباهته وتقديرا لوالده، وبقي في الفتوى مدة أربعين سنة
من 1066هـ/1655م إلى سنة 1107هـ/1695م، ليخلفه بعده أخوه "أحمد
بن سعيد قدورة" من سنة 1107هـ/1695م إلى سنة
1118هـ/1706م (حسين بن رجب شاوش، 2009 م: 97-99).

وظيفة الفتوى تولها عدة علماء مالكيين منهم: "عبد الرحمن
المرتضى" و"المهدي بن الحاج صالح" و"عمار بن عبد الرحمن التلمساني"
و"محمد المصطفى بن زرفة" صاحب كتاب "الإكتفاء في حكم جوائز

الأمرء والخلفاء"، و"أحمد البونني" وغيرهم من العلماء المشهود لهم بالكفاءة، والفيض الفكري والرزانة والحكمة والتفاعل مع تطورات العصر.

عرفت أرض الجزائر كذلك من كان يأخذ من المذهب الإباضي مصدرا تشريعيًا. لفتاوى علمائه، وكان زاخرا بمجموعة كبيرة منهم، ومن هؤلاء "عبد العزيز الثميني" (انظر التعليق رقم 13) فجاء بانتاج في الفقه الإباضي يكاد إلى حد كبير يشابه عمل "أحمد الونشريسي" في الفقه المالكي، ف"الثميني" رأى مظاهر الفساد والتعصب والبدع في بلاد مزاب، فأصر على تغييرها وبشئى الوسائل، والنهت إرادته مع إرادة شيخه "يحيى بن صالح" (انظر التعليق رقم 14) فعملا على وضع مشروع عمل لإصلاح مجتمع مزاب، فألف كتاب: "النيل وشفاء العليل" والذي أخذ منه وقتا طويلا بعد ملازمته بيته مدة خمسة عشرة سنة وكان لا يخرج منه إلا أمر هام فيه خير للأمة. (بن بكير الحاج سعيد، 2006م: 106، 107).

إن كتاب "النيل" هو عمل كبير اختصر فيه صاحبه الفقه الإباضي، واحتوى على فتاوى لمشاهير المذهب، ويقع في ثلاثة أجزاء وكل جزء ضم مجموعة كتب، فهناك كتب الطهارة والصلاة والهبة والنفقات (سعد الله، ج2، 1985م: 80، 81)، وكتب في نوازل الأرض من ذلك كتابه: "التكميل لبعض ما أحل به كتاب النيل"، استعرض فيه أحكام عمارة الأرض في مجال تشييد المنازل والمدن والقرى وفتح

الطرقات وغرس البساتين وتقسيم المياه وأحكام الشركات في العقار والمنقولات وحدود الملكية وتحديد المضرات وأحكامها وأحكام الشرع (سعد الله، ج2، 1985م: 89)، وأكمل "الشميني" في هذا التأليف كتاباته في الفقه، وقد استند في هذا التأليف على كتاب "أصول الأرضين" ل"أبي العباس أحمد بن بكر" (بن بكر الحاج سعيد، 2006م: 109).

برز عالم كبير خلال القرن: 13هـ/ 19م صنع حركة كبيرة

للحركة العلمية بوادي مزاب "القطب اطفيش" (انظر التعليق رقم 15)، وفي ثنايا مؤلفاته تناول كتاب "النيل وشفاء العليل" وسماه "شرح كتاب النيل وشفاء العليل"، بطلب من "قاسم الجربي" صاحب "اللؤلؤة" وشرحها فشرح كتاب النيل شرحا موسعا (رغم أنه لم يتمه) ثم شرحه مرة ثانية في عشر مجلدات، وكتابات أخرى في شكل فتاوى منها: "حكم الدخان والسعوط" وهي رسالة خصها "عبد القادر المجاوي المالكي" وطبعت سنة 1926م، و"حكم بلل أهل الكتاب وغيرهم من أهل الشرك" وكانت جوابا لبعض علماء المالكية وطبع سنة 1908م، و"البرهان الجلي في الرد على الجربي علي" وطبع سنة 1908م، و"إباحة أهل الكارطة بلا ربا ولا فارطة"، و"ترتيب نوازل نفوسة" وهي أحوية ورسائل لبعض أئمة الإباضية (بن بكر الحاج سعيد، 2006م: 183-185).

ما يمكننا الإشارة إليه أن الإفتاء بمذهبيه المالكي والحنفي تركز في عدة مناسبات في عائلات معينة كعائلة "ابن العنابي، وقدورة والفكون"، ويرجع ذلك إما للثقة الكبيرة من السلطة لهذه العائلات كونها عائلات ولاء، أو لكفاءتها العلمية والدينية، ومكانتها الكبيرة لدى السكان كعائلة "قدورة" فقد طلب السكان من "سعيد قدورة" تعيين ابنه "محمد" في منصب الإفتاء عوض "محمد بن قراوش" وهو حدث لم تعارضه السلطة المركزية.

أما ما تعلق بالمذهب الإباضي فقد لاحظنا أن الإفتاء قد حاز مكانة كبيرة واهتماما واسعا عند العلماء والعامّة على حد سواء، غير أنه هو الآخر يمكن أن نسقط عليه ما حدث للمالكية والأحناف في الجزائر، بمعنى أن الإباضيين قد وجهوا اقتباس فتاويهم اعتمادا على مصادرهم التاريخية من جهة، وعلى ما دونه "الشميني" في كتابه "النيل"، وكتابات القطب "المحمد بن يوسف طفيش".

السؤال المطروح: هل العلماء أو الفقهاء كانوا متحررين من السلطة المركزية أثناء تناولهم للمسائل الفقهية وقضايا العصر آنذاك؟
2- السكان واختيار المفتي:

لقد كان إقبال السكان على العلماء المفتيين بشكل لافت وكبير، هذا ما دفع بهؤلاء إلى نسخ العديد من المؤلفات يجيبون فيها على استفسارات العامة أو الخاصة.

استنادا إلى الكتابات التاريخية فالسلطة العثمانية في الجزائر لم تقم بفرض أسماء محددة من المفتيين على السكان، بل تجسدت حرية الفرد في التوجه إلى أي مفت شاء، ومن مظاهر ذلك قضية اليهودي "المختاري" الذي اعتدى لفظيا على شخص الرسول □، فألقي القبض عليه واستفتي فيه "عبد الكريم الفكون" (الجد) فأفتى بوجوب قتله رغم معارضة الباي والشيخين "يحيى بن محجوبة" و"أبي زكريا" (الفكون، 1987م: 64-66. سعد الله، ج2، 1985م: 455)، وبعد تجاذب الحديث في المجلس بالجامع الأعظم، خضعت السلطة المركزية لفتوى الفكون وضغط العامة بقتل اليهودي المختاري.

مظهر آخر لحياة السلطة في اختيار الفرد للمفتي برز من خلال "الوقف"، فالوقف وتبعاً للمذهب الحنفي سيحتفظ فيه المحبس أو عقبه بحق الإنتفاع لما أوقفه، فلا يجوز صرفه عن الهدف الذي حبس من أجله، إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل الواقف، وهذا الترخيص الذي أجازته المذهب الحنفي عبر فتاوى علمائه، شجع السكان في الإقبال عليه، فازدادت بذلك الأراضي الموقوفة (سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، 1986م: 51، 52).

للإشارة وأنه عندما اتجه الجزائريون إلى تحبيس أملاكهم وفق نصوص المذهب الحنفي، فالمذهب المالكي كان يرى بوجوب صرف المحبس على المصلحة العامة وبهذا سيتحقق الوقف مباشرة ودون قيد أو

إرجاء أو تردد(سعيدوني،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، 1986م: 150)،وسيؤدي هذا إلى حرمان العقب من الإستفادة منه.

إن الدراسات التاريخية المتخصصة بالعهد العثماني في الجزائر، أجمعت أن الإيالة أنشأت مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع إداري خاص تتعهد برعايته،منها أوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف الجامع الأعظم وبقية مساجد الحنفية والمالكية، وأوقاف سبل الخيرات وأوقاف الأولياء والأشراف وأهل الأندلس وأوقاف الجند والسكنات والمرافق العامة(سعيدوني،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، 1986م:156-160)،ومن العائلات التي منحت حق التكفل بإحدى مؤسسات الوقف"عائلة قدورة"بإشرافها على أوقاف الجامع الكبير بمدينة الجزائر مدة طويلة،وتمكن"سعيد قدورة"من بناء زاوية ومدرسة من فائض أوقاف هذا الجامع(سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي،ج2، 1985م:240).

إن مباشرة العلماء في إصدار فتاوى تتعلق بالوقف على المذهب الحنفي،استند على تحقيق مجموعة أهداف منها:تمكين المحبس من توفير رزق دائم له ولأسرته وحفظ عقبه اليتامى والأرامل والقصر والمطلقات، وهي طريقة في حفظ المحبس لأرضه من المصادرة،وتحقق هذا كله دون تدخل من السلطة المركزية بإجبار الأفراد على وقف أملاكهم وفق المذهب الحنفي.

انطلاقا من هذه الوقائع فالعلماء أجمعوا على العمل بما ينص عليه المذهب الحنفي الذي يرى في الحبس للأموال كسبيل لزيادة الموارد الخاصة بالطبقة الفقيرة، ولو تم تطبيق نصوص أحكام المذهب المالكي فالأوقاف ستكون قليلة إلى حد كبير (بن عثمان خوجة، 1982م: 270)، ومن هنا فالمفتي المالكي لم يمارس ضغوطا على السكان بوقف أملاكهم وفق أحكام مذهبه المالكي، مادامت النصوص التشريعية الإسلامية لا ترى حرجا في ذلك

الخاتمة:

إن ما يجدر بنا الخروج به من خلال هذه الورقة البحثية ذات العلاقة بتاريخ المغرب الأوسط (الجزائر)، طرح مجموعة استنتاجات تبرز بعض الجوانب الروحية والثقافية للمنطقة، حيث أن:

- أرض الجزائر شهدت حركة دينية مهمة تمثلت في المذاهب الدينية بفضل مجموعة طلبة وعلماء ارتحلوا في أوقات مختلفة إلى بلاد المشرق فاحتكوا بنخبها وأعلامها (دراسة وتعلما)، فنقلوا ما تعلموه إلى بلادهم ليجدوا مجتمعا متعطشا إلى التعرف على طبيعة هذه المذاهب ورأوا فيها سبيلا حقيقيا لترسيخ ما جاء به الإسلام من مبادئ وثوابت فنزعوا إلى التمسك بها بل والدفاع عنها إذا لزمَت الظروف ذلك.
- خصوصيات المجتمع الجزائري هي التي رسمت إلى حد بعيد توجهه المذهبي من خلال اتخاذ المذهب المالكي مذهبا رسميا له، فالمدة الزمنية

التي عاشها المذهب في المنطقة جعلته في مأمن من مذاهب دينية أخرى، بل
ورسخت استمراريته، ووجهت بالمقابل رسالة مشفرة بأن المالكية مذهب
متأصل في ثنايا شرائح مجتمعه ولا يمكن لهذا الأخير التفريط فيه مهما
كانت الظروف.

- المجتمع الجزائري ورغم أنه مجتمع مالكي المذهب إلا أن ذلك لا يعني
أنه يحمل العداء أو الكراهية للمذاهب دينية أخرى، بل رؤيته أن هذه
المذاهب كلها طريق وتوجه واحد وهدفها هو صالح الإسلام والمسلمين،
وعلماء الجزائر لم يفرضوا مذهباً معيناً على الأفراد والجماعات، بل
خصوصيات هذا المجتمع هي التي كانت الفيصل في توجهه المذهبي.

- التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة تركت آثارها في بعض
الفترات على توجه مجتمعه المذهبي، فالمذهب الحنفي وجد له مكاناً في
منطقة المغرب الأوسط خلال فترتي الأغلبية والعثمانين، فالأغلبية
(وبحكم تبعيتهم للخلافة العباسية ذات المذهب الحنفي) قاموا بتعيين
قضاة من فقهاء الأحناف حتى نهاية القرن 3هـ/9م، وبهذا انتشرت الرؤية
الحنفية الفقهية بالعديد من المناطق كالقروان وبواحات بنطوس ببلاد
الزاب، ثم العهد العثماني هو الآخر منح الأفضلية للمذهب الحنفي
كتقديم المفتي الحنفي والقاضي الحنفي على المفتي المالكي والقاضي
المالكي وتشجيع الوقف بالمنظور الحنفي وتشديد المساجد الحنفية، فهذا

كله ينيء بأن النظام السياسي في المنطقة أسهم إلى حد كبير في تغلغل المذهب الحنفي.

- المذهب الإباضي تمكن من التواجد في منطقة مزاب، فعمر طويلا، وأصبح المذهب الأول للسكان هناك بفضل الدور الكبير لأعلامه وفقهائه من خلال حركتهم العلمية (حلقات علم، نظام العزابة ومؤسساته) وسياستهم الداعية إلى التمسك والحفاظ لما تركه السلف، والمهمة الكبيرة التي قدمها الشيخ "عمي سعيد" في القرن 15م فحارب الجهل وفساد الأخلاق مع ضرورة النمو بالروح ومحاربة الفتن والإنقسامات والتطلع إلى مجتمع إباضي موحد يفتخر بتوجهه المذهبي، بل ويعمل على كسب مناطق نفوذ جديدة تؤمن له التواصل مع الماضي الحافل بالإنجازات ومع المستقبل المتطلع إلى رؤية أبدية ودائمة لمزاب الإباضية.

- التعايش المذهبي كان في الحقيقة هو سيد الموقف في علاقات المذاهب ببعضها البعض في المغرب الأوسط، وهذا الواقع أظهر نجاح العلماء والفقهاء في تجاوز الصراعات والمؤامرات وصناعة وضع إجتماعي مستقر يرى في المذاهب الدينية السبيل الأوحده لعلو شأن هذه الأمة.

_ الدور الكبير للعلماء المفتين في ربط مجتمع منطقة المغرب الأوسط بمبادئ إسلامه وبوحدته تحت مظلة الخلافة بعيدا عن حسابات الإلتواء العرقي والجغرافي وإن اختلفت مذاهبهم الدينية، ونحن نرى ذلك

انتصارا معنويا كبيرا للمسلمين شعبا وأرضا ومنحها بذلك احترام وتقدير شعوبا وقوميات أخرى كانت تحالفها في الدين.

- قيام الدولة العثمانية في حصر الإفتاء في مجموعة عائلات منها: عائلات "قدورة والفكون وابن العنابي" وغيرها من العائلات، وللإشارة فهذا التكريم الذي انفردت به هذه العائلات نراه في تقديرنا عملا سياسيا اندرج ضمن مشروع الخلافة العثمانية في إيجاد طرق أكثر نشاطا تمكينا لاستمرارية نفوذها بالجزائر، كما أن هذه العائلات استطاعت بفضل كفاءة فقهاء وعلمائها من كسب احترام وإجلال سلطة الإيالة، ورأت فيها الطرف الحقيقي الذي سيقف إلى جانبها إن اصطدمت بمعارضة داخلية، وحوصلة ذلك أن سياسة الولاء لم تتحقق إلى حد بعيد في الجزائر

التعليقات والشروح:

التعليق رقم: 1: الدولة الأغلبية: 800-909م: كانت تابعة للخلافة العباسية إسميا مع استقلال فعلي، تولى إبراهيم بن الأغلب الحكم بطلب من الرعية بالقيروان خلفا لمحمد بن مقاتل العكي، فنصبه الخليفة العباسي "هارون الرشيد" على ولاية إفريقية مع بقاء حكمها وراثيا في عائلته مقابل خراج سنوي تدفعه الإمارة للخليفة بمقدار: 40 ألف دينار، وتعاقب عليها أحد عشرة أميرا، أولهم "إبراهيم بن الأغلب" وآخرهم "زياد الله الثالث" (903-909م)، فتح الأغلبة صقلية سنة 840م ثم مالطة سنة 871م وغيرها من البلدان، شهدت صراعا حول السلطة وثورات

الأهالي ضد ظلم الولاة، أسقطها" عبد الله الشيعي" (فركوس، 2005م: 86، 87. السيد، تاريخ دول المغرب العربي، 2006م: 150).

التعليق رقم: 2: الإمام أبو حاتم الرستمي: هو يوسف بن محمد الحكم، حاكم تيهرت الرستمية، امتد حكمه على عهدتين: الأولى (281-284هـ) فخلفه: "يعقوب بن أفلاح" والثانية (289-294هـ) وخلفه يقظان بن محمد الحريري، كان يطعم ويكسي فأحبته العامة ثم حجبتة عشيرته وإخوته وبنو أعمامه ومواليه عن الناس لإثارة الرعية عليه، غير أنه أفضل هذه المؤامرات، اهتم بعدها باسترجاع الأمن وتحسين أوضاع البلاد، وواصل حربه لعمه "يعقوب بن أفلاح" بعد أن تلقى فيه الرستميون ضربات كبيرة في نفوسة حيث أسقطها الأغالبة، فقتل "أبو حاتم" سنة 289هـ / 906م (الحريري، 1987م: 174-181).

التعليق رقم: 3: البهلول بن راشد: 128-183هـ / 745-799م: هو أحد العلماء الزهاد من القيروان، له كتاب فقهي على مذهب الإمام مالك، عارض قيام أمير إفريقية في زمنه "محمد بن مقاتل العكي" بإرسال الحديد والنحاس والسلاح إلى الملك الإسباني، فعاقبه العكي، توفي متأثر بضربات السياط في جسمه (الزركلي، ج2، 2002م: 77).

التعليق رقم: 4: أسد بن الفرات: 142-213هـ / 759-828م: أصله من خراسان، جاء مع والده إلى القيروان في جيش الأشعث، رحل إلى المشرق طلبا لعلم الحديث سنة 172هـ / 788م، ولي قضاء القيروان سنة 204هـ /

819م، فتح صقلية سنة 212هـ/827م، حاصر سرقوسة برا وبحرا وتوفي أثناء حصاره لها، هو صاحب "الأسدية" في الفقه المالكي (الزركلي، ج1، 2002م: 298).

التعليق رقم: 5: المذهب الشيعي: يعد من الفرق الإسلامية الكبرى، تتفق كلها على أحقية "علي" -كرم الله وجهه- بالخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ، ظهرت حركتهم بشكل في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وازداد أتباعها بعد علي رضي الله عنه، وانقسمت الشيعة إلى فرق متباينة العقائد، اضطهدهم الأمويون والعباسيون وتمكن الشيعة من تكوين دولة: "الدولة الفاطمية" في بلاد المغرب، وقضى "عبد الله الشيعي" على الأغالبة سنة 296هـ/909م، ليعلن الخلافة الفاطمية سنة 297هـ/910م بقيادة "عبيد الله"، وارتكبوا جرائم فضيعة في حق سكان بلاد المغرب، وحاربوا كل ما هو سني (تازي، العدد: 7-8، 2013م: 108-111).

التعليق رقم: 6: الصنفطالار: مفردا صرفته، وتعني الطالب الذي يدرس في الجامع الفقه والنحو والمنطق (ابن المفتي، 2009م: 86).

التعليق رقم: 7: عبد القادر الراشدي: علامة ومحقق ومجتهد، نسبة الرواشد وهو أحد مداشر فرجيو، تولى القضاء والفتوى في قسنطينة عدة مرات، له عدة مؤلفات: "رسالة في تحريم الدخان، كتاب في مباحث الإجتهد، تأليف صغير تناول فيه كثير من عائلات قسنطينة وقبائلها، قصيدة في

مدح النبي صلى الله عليه وسلم"، توفي أوائل العشرة الثانية من القرن
12هـ / 18م (الحفناوي، ج1، 1991م: 34، 35).

التعليق رقم: 8: أحمد المقرئ (أبو العباس): ولد بتلمسان سنة 986هـ /
1577م، حفظ القرآن الكريم صغيراً، اعتكف على دراسة العلوم العربية
الدينية، واللغوية، والأدبية، رحل إلى فاس سنة: 1009هـ / 1600م، وتعرف
عليه الفقيه إبراهيم بن محمد الآسي" (أحد قادة السلطان أحمد المنصور
الذهبي) فأعجب بذكائه وفطنته، فقدمه للسلطان وزكاه وأشاد به، تعرف في
مراكش بأحمد بابا التنكيتي، شغل في المغرب وظائف: الإمامة والفتوى
والخطابة، تنقل بعدها إلى الحجاز للحج، ثم القاهرة ودمشق، مؤلفاته: نفع
الطيب، روضة الآس، أزهار الرياض...، توفي بالقاهرة سنة: 1051هـ /
1632م (بوعزيز، ج2، 1995م: 166-179. الفكون، 1987م: 223.
الحفناوي، ج1، 1991م: 51-66).

التعليق رقم: 9: عبد الواحد الونشريسي: ولد بفاس، تميز بطلاقة اللسان
وجودة الخط والشعر الرائق، وتمكنه الكبير في الفقه والنحو والأدب
وعلم أخرى، كان له مجلس يحضره كبار العلماء، اشتغل القضاء والفتوى
ما يقارب ثمانية عشر سنة، توفي قتيلاً سنة: 955هـ / 1548م (الحفناوي،
ج2، 1993م: 70، 71).

التعليق رقم:10: يحيى الفكون: هو جد والد عبد الكريم الفكون، له دراية كبيرة بالفقه، تولى القضاء وإمامة جامع الزيتونة، توفي مجاهدا في وقعة تونس سنة: 941هـ/ 1534م (الفكون، 1987م: 41-43).

التعليق رقم:11: يحيى بن سليمان الأوراسي: كان مخالطا للسلطة، داوم على حضور مجلس درسه جد عبد الكريم الفكون، تولى الإفتاء في قسنطينة ومدينة الجزائر، حسده البعض ووشوا به إلى السلطة، فر من قسنطينة باتجاه جبل الأوراس، حارب العثمانيين، له كتابات في قضايا فقهية ونحوية، قتل غدرا (الفكون، 1987م: 54، 55).

التعليق رقم:12: سعيد بن إبراهيم قدورة: يعتبر مؤسسا وزعيما لهذه العائلة، يعود أصله إلى قرية في جزيرة جربة، حازت أسرته نفوذا لدى السلطة، تولى أفرادها الإفتاء المالكي بالجامع الكبير بمدينة الجزائر لأكثر من قرن، درس بالجزائر وبفاس، رجع إلى الجزائر سنة 1019هـ/ 1610م، تقلد الفتوى سنة 1028هـ/ 1618م، نال مكانة كبيرة لدى الباشوات (تقريب يده)، من آثاره: نوازل تلمسانية، شرح خطبة مختصر خليل وغيرها، توفي سنة 1066هـ/ 1656م (مجموعة مؤلفين، معجم مشاهير المغاربة، 1995م: 437-440. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، 1985م: 364-377. الزركلي، ج3، 2002م: 91).

التعليق رقم:13: عبد العزيز الثميني: 1718-1808م: ختم القرآن في

صباه، اشتغل بالعلم ثم بالتجارة والفلاحة، ليعود إلى العلم عند عودة الشيخ "أبي زكريا يحيى بن صالح" من جربة ومصر فتعلم على يديه، فأظهر براعة في العلوم العربية وعلم الكلام والأصول والحديث والفقهاء والفلسفة والحساب، عمل بعدها في التدريس والتأليف. في أواخر القرن الـ18 الميلادي عين رئيساً للمجلس الأعلى لوادي مزاب، عمل كثيراً في الدعوة والإصلاح ومحاربة الجهل والفتن، انعزل بعدها المجتمع إلا لأمر هام وبقي في بيته مدة 15 سنة (انقطع فيها للتأليف)، من أبرز مؤلفاته: النيل وشفاء العليل، الورد البسام في رياض الأحكام، التكميل لما أخل به كتاب النيل، وغيرها من المؤلفات (الحاج سعيد، 2006م: 106-109).

التعليق رقم: 14: يحيى بن صالح: 1714-1787م: تلميذ الشيخ "أبي يعقوب يوسف بن محمد المصعبي" في جزيرة جربة لمدة إثني عشر عاماً، توجه إلى مصر والتحق بالمدرسة الإباضية ثم جامع الأزهر، وعاد إلى مزاب سنة 1157هـ / 1744م فمارس التدريس في المسجد وتخرج بفضل الكثرين منهم: "ضياء الدين الثميني" و"الحاج يوسف بن حمو" و"الحاج إبراهيم بن بجمان" آخرون، يعتبر من مؤسسي النهضة العلمية في مزاب (الحاج سعيد، 2006م: 106)

التعليق رقم: 15: القطب اطفيش: 1821-1914م: هو الحاج أحمد بن يوسف اطفيش، أخذ معظم علمه عن أخيه الأكبر "إبراهيم" بعد رجوعه من سفره العلمي من عمان ومصر، اعتمد على نفسه في طلب العلم من

خلال مكثبات مزاب دون الترحال إلى خارج البلاد، افتتح دارا للتدريس سنة: 1837م، نفي إلى بنورة عشر سنوات استغلها في التأليف، وبعودته إلى بني يزقن خلف الشيخ "الحاج محمد بن يحي باحيو" في مشيخة مسجدها في 25 ديسمبر 1878م، تخرج على يديه العشرات من الطلبة من مزاب وجربة وجبل نفوسة، راسل علماء مسلمين "محمد عبده" و"عبد القادر المجاوي" وكون صداقة متينة بقاضي قسنطينة الشيخ "المولود بن موهوب"، ألف في عدة علوم: "الشرعية، اللغة العربية، التاريخ، الفلك والحساب، المنطق" وغيرها، حارب فرنسا بقلمه ودروسه، وله مراسلات مع السلطان "عبد الحميد الثاني"، وذكر أبو إسحاق اطفيش أنه مات بالسسم من فعل فرنسا (الحاج سعيد، 2006م: 177-189).

قائمة المراجع:

- أبو زهرة محمد، (د.ت). أصول الفقه، القاهرة: دار الفكر العربي.
- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، (1994م). تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، (1965م). تاريخ الجزائر العام، ج1، ط2. بيروت: دار مكتبة الحياة.
- الحريري محمد عيسى، (1987م). الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط3. الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.
- الحفناوي أبو القاسم، (1991م). تعريف الخلف برجال السلف، تقديم:

- محمد رؤوف القاسمي الحسني، ج1، 2، ط1. الرغاية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- الزركلي خير الدين، (2002م). الأعلام، الأجزاء 1، 2، 3، دار العلم للملايين.
- السيد محمود، (2006م). تاريخ دول المغرب العربي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- العبادي أحمد مختار، (د.ت). دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة.
- الفقي عصام الدين، (1990م). تاريخ المغرب والأندلس، القاهرة: المطبعة التجارية الحديثة.
- الفكون عبد الكريم، (1987م). منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق: أبو القاسم سعد الله، ط1. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- المدني أحمد توفيق، (د.ت). هذه هي الجزائر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الميلي مبارك، (د.ت). تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، تقديم محمد الميلي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب
- أندري جوليان شارل، (1978م). تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس: الدار التونسية للنشر.

- بن بكير الحاج سعيد، (2006م). تاريخ بني ميزاب، ط2. غرداية، الجزائر: المطبعة العربية.
- بن حموش مصطفى أحمد، (1999م). المدينة والسلطة في الإسلام "نموذج الجزائر في العهد العثماني"، دمشق: دار البشائر.
- بن رجب شلوش ابن المفتي حسين، (2009م). تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلماؤها، تحقيق فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع.
- بن محمد المالكي عبد الله، (1994م). رياض النفوس، ج1، تحقيق: بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، ط2. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- بوروية رشيد، (2007م). الدولة الحمادية، الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش.
- بوشنافي محمد، (2008م). القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني (16-19م)، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.
- بوعزيز يحيى، (1995م). أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج2، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- تازي عائشة، (2012-2013م). المد الشيعي في بلاد المغرب ورد فعل البربر: 297هـ إلى 362هـ، مجلة عصور الجديدة، العدد: 7-8، ص.ص (108-130).

- جيب هاملتون وبوين هارولد، (د.ت). المجتمع الإسلامي والغرب، ج1، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، سوريا: دار الهدى للثقافة والنشر.
- حسن علي حسن، (1980م). الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس ط1. مصر: مكتبة الخانجي.
- خوجة حمدان بن عثمان، (1982م). المرأة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزيري، ط2. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- زايد حمزة وبلال شحوط، (2014-2015م). المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي (ق2-5/هـ8-11م)، مذكرة ماستر: المغرب الإسلامي الوسيط، جامعة البويرة، الجزائر.
- زقاوي يسمينة، (2005م). نظام القضاء في الجزائر على عهد الدايات. رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.
- سامعي إسماعيل، (2006م). دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من القرن (2-5/هـ8-11م)، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.
- سبع قادة، (2003-2004م). المذهب المالكي بالمغرب الأوسط حتى منتصف القرن 5/هـ11م، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.
- سعد الله أبو القاسم، (1985م). تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م)، ج2، ط2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- سعيدوني ناصر الدين، (1986م). دراسات في الملكية العقارية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- سعيدوني ناصر الدين، (1986م). دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- ضيف شوقي، (1995م). عصر الدول والإمارات، ط1. القاهرة: دار المعارف.
- عدون جهلان، (د.ت). الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف اطفيش، سلطنة عمان: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.
- عز الدين عمر موسى، (د.ت). الموحدون في الغرب الإسلامي، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- علاوة عمارة، (2008م). دراسات في التاريخ الوسيط: الجزائر والغرب الإسلامي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عويس عبد الحليم، (1991م). دولة بني حماد، ط2. القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.
- فارس زاهر وسونر دومان، (2019م). المذهب الحنفي ومشخة الإسلام الحنفية في الجزائر من فتح شمال إفريقيا إلى غاية الاستقلال، جامعة سقاريا، ص-ص (972-979).

- فركوس صالح،(2005م).تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال(المراحل الكبرى)،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع.
- فيلاي عبد العزيز،(2002م).تلمسان في العهد الزياني،ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- مجموعة مؤلفين،(1995م).معجم مشاهير المغاربة،الجزائر:جامعة الجزائر.
- محمود اسماعيل عبد الرزاق،(1985م).الخوارج في بلاد المغرب في العصر الإسلامي حتى منتصف القرن 4ه،ط2.الدار البيضاء،المغرب.
- مسعود بن موسى فلوسي،(2004م).المذهب المالكي والسلطات المتعاقبة في الجزائر،مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد:1،جامعة الجزائر،الجزائر،ص-ص (68-97)
- E.Masqueray,(1886).Formation des cites,paris :editeur . Ernest Leroux
- Louis Rinn,(1984).Marabouts et Khouans,Alger : Adolph jourdan
- Rene Basset et Ernest Leroux,(1910).Paris : Recherche sur la religion des berbere.
- Rozet et Carette,(1850).L Algerie,Paris